



جمعية التنمية الاسرية بمحافظة العلا

لائحة الرقابة الداخلية

جمعية التتمية الأسرية بالعللا

مسجلة بوزارة الموارد البشرية برقم ٨١٣

لائحة

نظام الرقابة الداخلية

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

المحتويات	م
الفهرس	١
مقدمة	٢
المادة الأولى: تعريف الرقابة الداخلية	٣
المادة الثانية: أهداف الرقابة الداخلية	٤
المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية	٥
المادة الرابعة: مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية	٦
المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية	٧
المادة السادسة: مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية	٨
المادة السابعة: تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية	٩
المادة الثامنة: خطة المراجعة الداخلية	١٠
المادة التاسعة: تقرير المراجعة الداخلية	١١
المادة العاشرة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية	١٢
المادة الحادية عشر: الأحكام الختامية: (النشر والنفاد والتعديل)	١٣

لائحة نظام الرقابة الداخلية

المقدمة:

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق احكام قواعد الحوكمة الخاصة بالجمعية والتي تعتمد على الجمعية، والتفقد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ووجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية لجميع المستويات التنفيذية للجمعية وأن تعاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها. وتتمثل الرقابة الداخلية مجموعة الإجراءات المكتوبة شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي للجمعية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية. وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الأساسي للجمعية فقد تم اعتماد لائحة نظام الرقابة الداخلية اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٩) وبتاريخ ١٧/٠٢/٤١ ١٤١٤ الموافق ١٩/١٠/٢٠١٩ م.

المادة الأولى: تعريف الرقابة الداخلية

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول الجمعية والرقابة على استخدامها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية. وتشجيع العاملين في الجمعية على إتباع والتفقد بسياساتها، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الجمعية. كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات: فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.

المادة الثانية أهداف الرقابة الداخلية

أن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- ١- التحكم الجمعية: من أجل التحكم الأنشطة المتعددة للجمعية وعوامل نفقاتها وتكاليفها وعوائدها ومختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هيكلها، طرقها

وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية عكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

٢- **حماية الأصول:** من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول، والتي تمكن الجمعية من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

- ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة ل لمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات

المحاسبية ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

- تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفاء لموارد الجمعية، ومن تحقيق فعالية نشاطها من خلال التحكم التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرها لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للجمعية أهدافها المرسومة بوضوح إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل ل أوامر.

المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية

من خلال عرف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية الجمعية فيما يلي

أولاً: الرقابة المحاسبية:

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها. وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الإجمالية وتجهيز موازي بين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

١- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الجمعية.

٢- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط الجمعية وتعليمات الوزارة بهذا الشأن .

٣- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الجمعية وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

٤- وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية واصولها وممتلكاتها ومتابعتها ل لتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.

٥- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة حيازة الجمعية على أساس دوري، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة اسباب أي الاختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.

٦- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري ل لتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية

خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة كحد أقصى ميزان ربعي.

٧- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد أو اكثر الجمعية.

ثانياً: الرقابة الإدارية:

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة، ويستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارة والموازنات التقديرية ودراسة المؤشرات وتقارير الأنشطة والبرامج وغير ذلك. ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١- تحديد الأهداف الرئيسية لجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي تساعد تحقيق الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها.

٢- وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية ف الجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات وخطوات وبالتالي

تحقيق الأهداف الموضوعية.

٣- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في الجمعية على اختلاف انواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.

٤- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح الجمعية وما يهدف إلى تحقيقه من اهداف وما يصل إليه من نتائج أو على اساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على اسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار.

ثالثاً: الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية اصول الجمعية من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.